حرية الاعلام والضغوطات المفروضة على وسائل الإعلام

أبرز ما يميز عالمنا اليوم أنه يتسم بما يسميه علماء الاتصال والباحثون الإعلاميون بالاختلاف الإعلامي بين دول العالم وشعوبه، ولذا يتفق الكثيرون على أن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام بامتياز، وليس في هذا الوصف أدنى مبالغة فقد تعددت وسائل الإعلام وأساليبه وتشعبت مجالات تأثيره وأستولت هذه الوسائل على أوقات الناس وجنبت اهتماماتهم وقربت المسافات وغدت ظاهرة عالمية، ومن ثم فلابد من تشخيص مشكلات وقضايا الإعلام، بعد الثورة الهائلة التي أحدثتها ثورة الإتصال الحديثة، وبقد ما أسهمت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في توسيع حرية التعبير بقدر ما أسهمت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في توسيع حرية التعبير بقد ما فتحت الباب على مصراعيه أمام أنماط جديدة من الإنتهاكات الأخلاقية.

وأثارت إشكاليات جديدة تتعلق بمعالجة جرائم الإنترنت والمعلوماتية والإعلام البديل. ولا شك أن واقع الإعلام حالياً يعاني من تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة الأغراض السياسية والحزبية في العراق ودول العالم العربي والإسلامي، وتضخيم الوظيفة الترفيهية لوسائل الإعلام، وضعف الإهتمام بالجوانب الفكرية والعلمية للإعلام.

أنواع الضغوط في ظل نظم ملكية وسائل الإعلام في العراق

يمكن تحديد أهم أنواع الضغوط التي تمارس على وسائل الإعلام في العراق من خلال ما يلي:

1- الضغوط السياسية والحزبية:

تتمثل هذه الضغوط في ما تقوم به الأنظمة السياسية من ممارسات، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتوجيه سياسات وسائل الإعلام بما يتفق مع مصالح النظم السياسية في أي مجتمعمن المجتمعات. ولا شك أن واقع

الإعلام في العراق يعاني من تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة الأغراض السياسية والحزبية وهذه مشكلة دول العالم العربي وأغلب دول العالم الإسلامي، وتضخيم الوظيفة الترفيهية لوسائل الإعلام، وضعف الإهتمام بالجوانب الفكرية والعلمية للإعلام ونحن في العراق فأن الضغط على وسائل الإعلام لا يتحدد في الحكومة فقط بل أن هناك ضغط لا تقل عنجهية عن الضغوط الحكومية وهي الضغوط الحزبية كون العراق ومنذ عام 2003 يعاني من ضعف حكومته الاتحادية حتى أن بعض الاحزاب تتحدى الحكومية وتنتصر عليها بالاخير، ولعل المشاهد لقنوات شبكة الإعلام العراقييلاحظ ذلك (كونها مؤسسة تابعة للدولة ويشرف عليها البرلمان)، والمشكلة أن الضغوط الحزبية دائماً ما تكون ضغوط جرمية وفي مقدمتها تهديد للصحفيين بالتصفية الجسدية كالقتل أم الخطف، وربما تكون ضغوط سياسية كالتهديد الذي يواجه المسؤولين بالاقاله كما يحصل مع مدراء شبكة الإعلام العراقي أو ربما تكون ضغوط فاسدة كأن يضغط على الصحفي من خلال الرشى أو الاغراءات الجنسية.

2- ضغوط الجماعات المسلحة:

يعاني العراق ومنذ سنوات طويله من انفلات امني وهذا ما تسبب بانتشار جماعات مسلحة، وهذه الجماعات غالباً ما تمارس ضغط كبير على المجتمع بما فيهم الصحفيين، فهي اقوى من سلطة الدولة العراق وهي جماعات غالبا ما ترتبط بجهات اقليمية تريد من وسائل الإعلام المحلية وحتى الاجنبية عدم المساس بها وتكييف رسائلها لصالح اهدافها، واهم تلك الجماعات هي "داش" وقبلها "القاعدة" وجماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة فضلاً عن العشرات من الجماعات الاخرى التي ظهرت بعد العام 2003.

وتسببت تلك الجماعات بمقتل عدد كبير من الصحفيين لان تلك الجماعات لديها اجندة محدد ولا ترغب في معارضتها.

3- الضغوط الإقتصادية:

هذا النواع من الضغوط في العراق واضح فاغلب القنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع الالكترونية تمول خارجية، وبما أن الدول الاجنبية تدفع الاموال لوسائل الإعلام العراقية فهذا يعني أن تلك الوسائل ستكون مضطرة لتكييف سياستها مع سياسية الدولة المانحة، وهذا واضح لكل المشاهدين، فحين اخترقت القوات التركية الاراضي العراقية في تدخل سافر للقانون الدولي قامت بعض القنوات الفضائية العراقية بالتهجم على الحكومة العراقية لانها اعترضت على ذلك التدخل، وهذا ما حصل ايضاً لازمات مع إيران والسعودية والولايات المتحدة وغيرها، حيث زاد تأثير العنصر الإقتصادي على وسائل الإعلام، وذلك مع تطور النظم الإقتصادية، وانعكس ذلك في شكل ممارسة أجهزة الإعلام لدورها، وأصبح من الطبيعي ألا يتم فصل تأثير العنصر الاقتصادي عن حرية وسائل الإعلام في ممارسة دورها. وقد شهدت الأنظمة الإعلامية العربية العديد من التغيرات مع بداية القرنوالعشرين، وقد كانت هذه التغيرات بمثابة إنعكاسات للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية، ومنها الاتجاه المتنامي نحو إعطاء وسائل الإعلام مزيداً من الحرية من خلال دخول القطاع الخاص، وتشجيع العمل بنظام السوق الحرة في مجال الأفكار والموضوعات.

4- الضغوط الإعلانية:

من الطبيعي أن المعلن أصبح يشكل عنصراً مهماً في أسلوب عمل وسائل الإعلام بغض النظر عن نمط الملكية، حيث أصبح الإعلان عنصراً فاعلاً في قيام أجهزة الإعلام بدورها، خاصة في ظل إزدياد حاجة هذه الوسائل إلى الموارد المالية الإعلانية التي تساعدها على الإستمرار في أداء دورها في ظل المنافسة الشديدة بين مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب الجمهور والمعلنين، من خلال ما تقدمه من أشكال إعلامية متعددة، فأصبح الإعلان عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الضغوط على وسائل الإعلام، وفي العراق الضغوط الإعلانية تكاد تكون ضعيفة لان أغلب القنوات التلفزيونية وباقي وسائل الإعلام سياسية وتابعة لجهات سياسية وهي

ممولة من أموال الاحزاب التي تحصل على المال من سرقة المال العام أو الدعم الاجنبية.

5- عولمة الإعلام:

في العراق حين تريد معرفة ما يحصل في العراق تتابع قنوات تبث اخبارها على بعد الآلاف الاميال ونبتعد عن القنوات المحلية التي تبث من قلب الحدث، هذا تم بسبب أن الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والأقمار الصناعية والإنترنت إلى ظهور ما يعرف بالعولمة الإعلامية، وفي إطار تلك العولمة تظهر عدة مواقف ومنها التسليم بها كقدر محتوم، أو الرفض التام لكافة معطياتها أو الموقف الوسط الذي يدعو إلى التمسك بالهوية مع التطوير والتغيير بما يتماشى مع الخصوصية الحضارية والتراث والقيم الدينية دون إدماج مطلق وتابع للدول المهنية، أي النظر لها بموضوعية والإفادة من معطياتها الإيجابية.

ولعل من أبرز سمات إعلام العولمة أنه إعلام متقدم من الناحية التكنولوجية ومؤهل لتطورات مستقبلية جديدة، ويشكل جزءً من البنية الاقتصادية والعالمية التي تفرض على الكل أن يعمل ضمن شروط السوق السائد من صراعات ومنافسات وتكتلات، ويشكل أيضاً جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات، ويشكل جزءً من البنية الإتصالية التي مكنتها من تحقيق عولمتها وعولمة رسائلها ووسائلها.

6- الضغوط المهنية:

وتشتمل على المعايير التي يجب تطبيقها من جانب القائم بالإتصال في المنتج الإعلامي، وهي تشمل أخلاقيات العمل الإعلامي المنصوص عليها في التشريعات ومواثيق الشرف الإعلامية. وهو تخضع وسائل الإعلام بالفعل لممارسة وتنفيذ هذه الضغوط المهنية أم أنها تخرج كثيراً على هذه القواعد، في إطار سعيها لتحقيق مصلحها ومصالح جماعات الضغط المجتمعية والخارجية. إن أهم الأهداف التي يمكن أن يحققها علم أخلاقيات الإعلام هو كيف يمكن تحويل ثورة المعلومات والإتصال إلى ثورة أخلاقية، وكيف يمكن أن تلتزم الوسائل الجديدة والتقليدية بأخلاقيات

الإعلام. وهل تحتاج ثورة الإتصال إلى ثورة أخلاقية جديدة تساهم في تشكيل المضمون الذي تحصل عليه الجماهير.